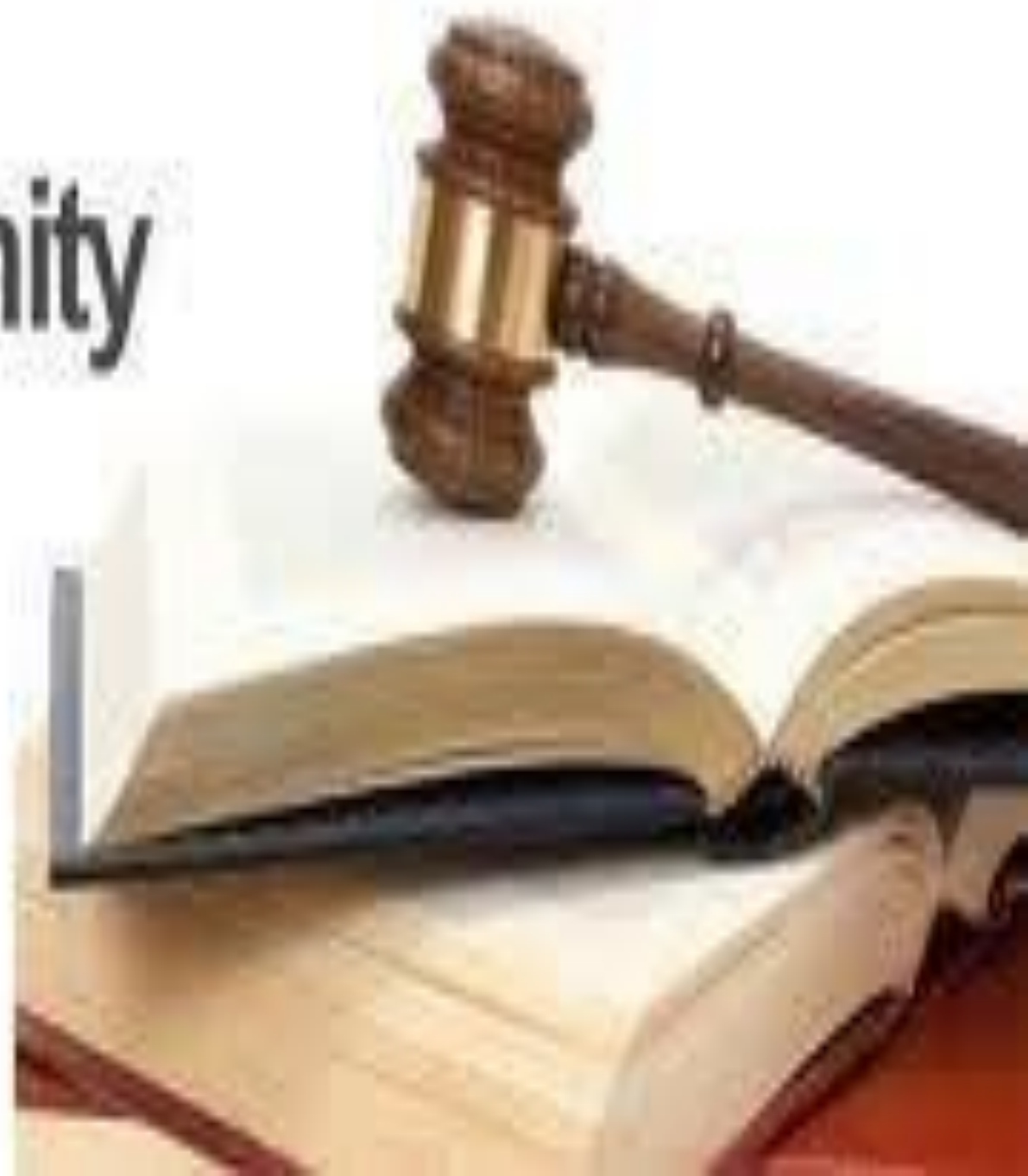


# Professional Indemnity Insurance



# What is Professional Indemnity insurance?

- ▶ Professional Indemnity insurance - also known as PI insurance or PII – is intended to protect professionals and their businesses in the event of claims made by a client (or third party) suggesting that they have suffered loss as a result of non-performance, breach of contract and/or professional negligence in the services provided.
- ▶ In addition, the policy will cover legal and other costs and expenses incurred in the defence of any claim. Professional Indemnity insurance provides the ultimate safety net when all else fails. However, like any other safety net, its use should be avoided as much as possible.

# تأمين المسؤولية المهنية (المكاتب الهندسية) Professional Indemnity (PI) Insurance

تتناول هذه الورقة تأمين المسؤولية المهنية (المكاتب الهندسية) ، وهذا التأمين مستثنى وغير مغطى في التأمين الهندسي الشامل (CAR) المتعلق بالمشاريع الإنشائية والذي يتم تقديمه من المقاولين بناء على متطلبات العقود الموقعة بينهم وبين أصحاب العمل .



## تأمين المسؤولية المهنية (المكاتب الهندسية) Professional Indemnity (PI) Insurance

المسؤولية المهنية هي شكل من أشكال المسؤولية المدنية بفرعها التقصيرية والعقدية ، وتقوم على نفس أركانها، وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية مع اختلاف في وصف الخطأ وصفة الفاعل، فالمسؤولية المهنية هي نتاج خطأ مهني يتصل بالمستلزمات الفنية والعلمية والقانونية للمهنة التي يمارسها شخص محترف وموئل لها وفق المتطلبات القانونية التي تحكمها.



# تأمين المسؤولية المهنية (المكاتب الهندسية) Professional Indemnity (PI) Insurance

إن المقصود بالمهندس لأغراض التأمين من المسؤولية ، هو المهندس المعماري أو المدني أو الكهربائي أو الميكانيكي أو الصحي الذي يسمح له اختصاصه وشهادته المهنية بالإشتراك في تعاطي أعمال البناء والمشاركة في تشييد المنشآت التتموية المختلفة ، وقد يقصد به الشخص المعنوي (الشركة الهندسية) أو المكتب الهندسي الذي يجمع كافة الإختصاصات الهندسية المطلوبة لتنفيذ المنشأة الخدمية أو السكنية أو الصناعية.

# تأمين المسؤولية المهنية (المكاتب الهندسية)

## Professional Indemnity (PI) Insurance

- ان مسؤولية المهني المحترف لا تنهض الا اذا ثبت اخلال المهني بالتزامه في تقديم الخدمات التي تضمنها العقد وفق الأصول التقنية والعلمية والعملية لتلك الخدمات.
- ان العميل هو المكلف باثبات ان المهني لم يف بالتزامه وفق أصول متطلبات المهنة.
- يتعين على المهني ، كي يدرأ المسؤولية عن نفسه ، أن يثبت حالة الضرورة التي جعلته لا يلتزم بالأصول الفنية أو القانونية للمهنة المتعاقد عليها.





أخطاء هندسية فادحة

## الجسار جسر مينيسوتا



في الأول من آب/أغسطس 2007  
انهار جسر يبلغ طوله نحو 580 م  
فوق نهر المسيسيبي في مينابولس  
في مينيسوتا/الولايات المتحدة.

وكان لحفلة الحادث، كان هناك نحو  
111 سيارة فوق المقطع الذي انهار  
فتسبب الحادث بمقتل 13 شخصاً مع  
إصابة 145 شخصاً بالضرار.

أظهرت التحريات الفنية، وجود أخطاء  
هندسية في حساب الأحمال وما تبعها  
من كميات الحديد المستخدمة وصلاته.



## التحليل الميكانيكي للجسور في تشنغهاي



من الحرب الأخطاء الهندسية الهياكل مبنى تجاري في تشنغهاي في يونيو/حزيران 2009 مع بقاء سليماً بالكامل، ولم يكن المبنى مأهولاً لكونه كان حديث الانتهاء.



يعود سبب الانهيار إلى أخطاء في حسابات الأساس والتربة، فقد حدث أن هطلت أمطاراً غزيرة فتسببت في تخلخل التربة فأحطبها انقلاب المبنى على أحد جوانبيه.

شبكة الترانسومر»

أعطت نظرية في صيغة على التربة»





## انهيار جسر تاكوما ناروس

HEADLINES IN  
**HISTORY**  
NOVEMBER 7, 1940  
TACOMA NARROWS  
**BRIDGE**  
**COLLAPSE**



في السابع من نوفمبر العشرين الثاني 1940 انهيار جسر معلق في ولاية واشنطن بتأثير شدة الرياح، وكان يعد الثالث في العالم من حيث طول المسافة المعلقة. السبب كان خطأ فني في حساب متانة الحبال الفولاذية، مما أدى إلى التقطع أحدها أثناء عاصفة شديدة أعقبها الإنهيار الكامل، ولم يكن قد مضى على افتتاحه غير عدة أشهر فقط.

تبدأ كل صرخة

تبدأ بقرعة الرصاصة على القوس



## الكوارث التي تسببها الأخطاء الهندسية



في 23 أبريل/أبril 2013 انهار مبنى كبير في دكا - بنغلاديش يضم عدداً من المعامل الحرفية الصغيرة.

أسفر الانهيار عن موت ما يقارب 142 شخصاً، وأصابة ما يزيد على 2500 شخصاً آخرين بإصابات مختلفة، وبقي عدد كبير منهم تحت الأنقاض حين القاء.

وكان حريق كبير قد نشب في المبنى في نوفمبر/أكتوبر الثاني من عام 2012 أي قبل الانهيار بعدة أشهر راح ضحاياه نحو 112 شخصاً.

أثبتت التحريات بأن مواد البناء كانت دون المواصفات القياسية

شبكة العربية



تلفاً نظرياً في صورة عن القسم





## انهيار جسر للمشاة في ميلامي



في ميلامي بولاية فلوريدا الأمريكية - انهيار جسر لعبور المشاة حديث الإنشاء كان مخصص لاستعمال سكنية مجمع، يبلغ عدد ساكنيه نحو 4000 شخص مقابل جامعة فلوريدا الدولية. وكادت عدة شقوق وتصدعات قد لوحظت في الجسم الكونكريتي للجسر قبل يومين من الحادث، ولم تتخذ إجراءات قورية لإيقاف استخدامه. راح ضحية الحادث ستة اشخاص. جرى الحادث بتاريخ 18 مارس/أذار 2018

شبكة الكندي لتقوم



مطناً مطروحة في صورة على قلم بده

## كيمياء العناصر الكيميائية



في 15 كانون الثاني/يناير 1948 انفجر خزان ضخيم يحتوي على عاصلة  
سكرية، مخصصة للتصاريح التحويلية، في مدينة بوسطن الأمريكية بعد أن  
تزايد ضغط غاز ثنائي أكسيد الكربون نتيجة لإرتفاع درجة الحرارة.

اندفعت العاصلة بشدة طوقان في الشوارع مما أدى إلى مقتل 21 شخصاً  
وإصابة نحو 150 آخرين. واستدعى الأمر عمل نحو 300 عامل لتنظيف  
المكان واستغرق العمل عدة أسابيع.

شبكة خبر

علمنا بقرية في سوريا على الكبرياء

وعلى المهني أن يلتزم في ممارسته المهنة بالأصول العلمية والفنية والقانونية لمهنته وأن لا يخضع لطلبات الطرف الآخر إذا كانت هذه الطلبات تتعارض مع الأصول المذكورة ، فلا ينبغي للمهندس المعماري أن يلتزم بطلبات رب العمل إذا تبين له أن هذه الطلبات من شأنها أن تضعف من متانة المبنى المطلوب منه إعداد تصميمه، فإن استجاب لهذه الطلبات تحمل مسؤولية انهدام المبنى أو تعييه على أساس مسؤوليته التقصيرية ، ولا يستطيع التصل من المسؤولية بزعم أنه قد نفذ طلبات رب العمل.



# مسؤوليات المهندس الإستشاري

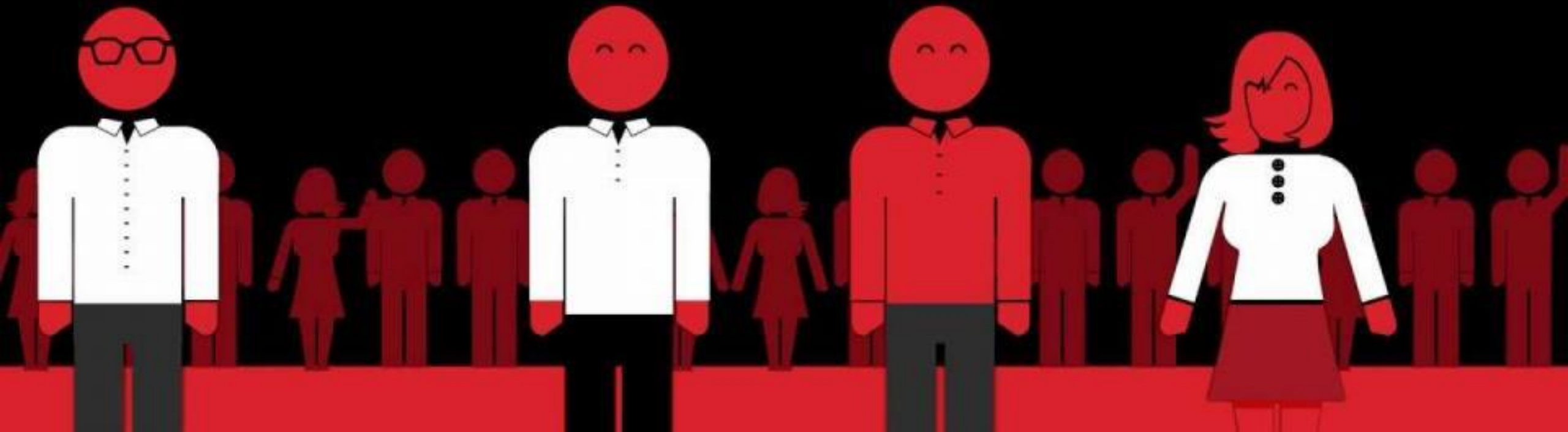
المسؤولية العقدية للمهندس الاستشاري

المسؤولية التقصيرية للمهندس الاستشاري

الضمان العشري (المهندس الإستشاري والمقاول)

شروط الإعفاء من المسؤولية





تظهر أهمية المهندس الإستشاري (المستشار) بشأن تشييد البناء في الحدود والإمكانات المادية والذهنية المتوفرة لديه بالإتفاق مع المالك أو العميل (المستشير) ، مراعيًا في ذلك القواعد والأصول الفنية انطلاقاً من مفهوم الإعتبار والثقة المترسخة في امكانيات المهندس الإستشاري والمستوى العلمي والممارسة العملية والنجاحات التي حققها في المجال الهندسي من تصاميم وبناء وإشراف ودراسات الجدوى الإقتصادية.

يعرف عقد الإستشارة الهندسية بأنه اتفاق بين مهني (يقال له الإستشاري) متخصص في فرع من فروع المعرفة الفنية ، يلتزم بمقتضاه في مواجهة الطرف الآخر (يقال له العميل أو رب العمل) في مقابل أجر متفق عليه، أن يقدم استشارة ودراسة هي أداء من طبيعة ذهنية من شأنها أن تؤثر وبطريقة فعالة في توجيه قرارات العميل.

## المسؤولية العقدية (المهندس الاستشاري)

▶ الأصل أن ينفذ المدين ما التزم به تجاه الدائن تنفيذاً عينياً فإذا لم يستجب لذلك باختيابه أمكن للدائن إجباره بواسطة السلطة العامة.

▶ لكن التنفيذ العيني الجبري ليس مستطاعاً في كل الأحوال ، أما بسبب طبيعة الالتزام، وأما إن تنفيذ الالتزام أصبح مستحيلاً لهلاك المحل، فإذا استحال على المدين تنفيذ التزامه عينياً، حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه، إلا إذا اثبت إن استحالة التنفيذ نشأت بسبب أجنبي لا يد له فيه وكذلك يكون الحكم إذا تأخر في التنفيذ.



▶ إن التنفيذ العيني للالتزام وبشكل كامل يمنع قيام المسؤولية العقدية التي تنهض عند استحالاته بشرط إلا يكون راجعاً إلى سبب أجنبي لا يد للمدين فيه، إلا إن وفاة المهندس الاستشاري لا تنشئ أي مسؤولية في ذمة الاستشاري وإنما تؤدي إلى انتهاء العقد وذلك لأن عقد الاستشارة الهندسية تقوم على الاعتبار الشخصي.

▶ ولكي تتحقق المسؤولية العقدية لا بد من توافر شروط قيامها، وهي وجود عقد صحيح بين المسؤول والمضروب، فإذا لم يكن هناك عقد أصلاً فالمسؤولية لا تكون عقدية، ويشترط في العقد القائم أن يكون صحيحاً مشروعاً ذاتاً ووصفاً صادراً من أهله مضافاً إلى محل قابل لحكمه وله سبب مشروع وأوصافه سالمة من الخلل، وإذا لم يكن العقد موقوفاً أفاد الحكم في الحال.

▶ والشروط الثاني لقيام المسؤولية العقدية أن يكون الضرر الذي أصاب الدائن قد وقع بسبب إخلال بتنفيذ التزام يفرضه هذا العقد.

ويظهر من السرد المتقدم إن العلاقة بين العميل والمهندس الاستشاري هي  
مما يتصور معه قيام المسؤولية العقدية للمهندس، إذ يرتبط المهندس مع  
العميل بعقد يلتزم بموجبه بتقديم خدمات هندسية معينة، هو عقد  
الاستشارات الهندسية، الأمر الذي يعني عدم إمكانية إثارة المسؤولية  
العقدية للمهندس الاستشاري إلا من قبل العميل وحده، تطبيقاً لمبدأ نسبية  
آثار العقد الذي يعني انصراف هذه الآثار بما لها من قوة ملزمة إلى  
المتعاقدين، وخلفائهما فقط دون غيرهم.



## المسؤولية التقصيرية (للمهندس الاستشاري)

▶ إذا كانت المسؤولية العقدية للمهندس الاستشاري تقوم في حالة إذا لم يتم المهندس بتنفيذ التزامه أو نفذته تنفيذاً متأخراً أو ناقصاً أو معيباً فإن المسؤولية التقصيرية للمهندس الاستشاري (البعض يسميها المسؤولية الفعلية أو العمل غير المشروع والفقهاء الاسلامي يسميها الضمان) تنشأ عن الأضرار التي يحدثها بالغير.

◀ وهذه المسؤولية تخضع للقواعد العامة للمسؤولية التقصيرية، فلا بد أن يكون هناك خطأ من قبل المهندس الاستشاري وضرر لحق بالغير وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر(تنص المادة (163) من القانون المدني المصري على إن (كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض) وهي تقابل المادة (256) من القانون المدني الاردني).

يعد العمل غير المشروع مصدراً عاماً من مصادر الالتزام  
في الشرائع القانونية كافة، ويطلق على الالتزام الناشئ من  
هذا المصدر اصطلاح المسؤولية التقصيرية، ويسمى المدين  
بالالتزام الناشئ من العمل غير المشروع بالمسؤول.



▶ **إن الخطأ التقصيري هو العمل غير المشروع كما شاع قديماً بين الفقهاء وعرفه الكثير من الفقهاء بتعاريف كثيرة، إلا إن التعريف الذي أيده الأستاذ السنهوري هو أنه إخلال بالتزام قانوني، كما أنه في المسؤولية العقدية إخلال بالتزام عقدي.**

▶ **إن سبب الاختلاف في تعاريف الخطأ هو إن المشرع الفرنسي وكذلك سائر التشريعات في البلاد العربية ترك تعريفه للشرح وكانت تعارفهم معبرة عن نزعاتهم الشخصية.**

إن ما تقدم حول مسؤولية المهندس الاستشاري ينصب بالضرورة في نطاق العقد، فإن الإطار العقدي لدور المهندس لا ينفي مسؤوليته التقصيرية تماماً، فهي من المتصور إثارتها وان لم يكن لها محل في العلاقة بين المهندس الاستشاري والعميل ولغرض عرض لجوانب هذا النوع من المسؤولية لا بد من التطرق إلى نطاقها من حيث الأشخاص ثم بيان أركان المسؤولية التقصيرية.





## الضمان العشري (للمهندس الاستشاري والمقاول)

الضمان العشري مقرر أصلاً لمصلحة العميل وهو صاحب العمل، والضمان يعني مسؤولية المهندس أو المقاول عن أي تدهم سواء كلياً أو جزئياً للمباني التي شيدها لمدة عشر سنوات تالية على استلام صاحب العمل للعمل فهو ضمان قانوني مقرر بموجب نص القانون، ومن ثم فهو من النظام العام وعلى ذلك فإن اتفاقات المسؤولية من حيث الإعفاء من المسؤولية أو تخفيفها أو تحديدها لا مجال لإعمالها في هذا الالتزام القانوني، ولا يجوز للأفراد مخالفتها، وهو مقرر لمصلحة صاحب العمل المتعاقد مع المهندس الاستشاري أو المقاول ويستفيد من هذا الضمان أيضاً الخلف العام - الورثة - لصاحب العمل وكذلك الخلف الخاص كالمشترى والموهوب له، يستفيد من الضمان العشري شأن صاحب العمل، ولإعمال الضمان العشري يشترط شروط معينة منها:

1. يجب أن يكون العمل الذي عهد به إلى المهندس أو المقاول هو تشييد مبنى أو إقامة منشآت ثابتة أخرى، أما المنشآت القائمة فعلاً وتتم فيها عمليات توسيع أو تعديلات، فهذه تظل محكومة بالقواعد العامة في المسؤولية العقدية طبقاً لعقد المقاولة ولا تخضع للضمان العشري.

2. أن يحدث تهدم للأعمال سواء أكان تهدماً كلياً أو جزئياً فالضمان العشري يمتد ليشمل ليس التهدم الكلي أو الجزئي وإنما يوجد في المباني والمنشآت من عيوب (العيب نوع من الخلل يصيب البناء ولكنه لا يرقى الى حالة التهدم سواء كان جزئياً أو كلياً بل حالة يكون معها البناء على غير الحالة التي يقتضي ان يكون عليها لاعتباره سليماً ومتيناً وملبياً لأغراض انشائه ) من شأنها أن تهدد متانة البناء وسلامته، وتقدير ما إذا كان العيب من الخطورة بحيث يهدد متانة البناء وسلامته مسألة موضوعية متروكة لقاضي محكمة الموضوع ويشترط في العيب أن يكون خفياً عن صاحب العمل وقت التسليم، وذلك لأن العيب لو كان ظاهراً وقت التسليم وقبل صاحب العمل التسليم فإن هذا يعني قبولاً ضمناً يعفي بموجبه المسؤولية تجاه المهندس أو المقاول من الضمان.

3. وان يحدث لأعمال الضمان التهدم أو الهلاك خلال مدة عشر سنوات تالية على تاريخ استلام العمل من قبل رب العمل، وهذه المدة هي مدة اختبار لمتانة البناء وحسن تنفيذ الأعمال تبدأ من وقت معاينة رب العمل للأعمال وقبوله لها وبالتالي هي ليست مدة تقادم وعليه فإنها لا تقبل الوقف، كما إنها لا تقبل الانقطاع.

والضمان بهذا المعنى يفرض على عاتق المهندس والمقاول التزاماً، وطبيعة هذا الالتزام يذهب الفقه إلى انه التزام بتحقيق نتيجة وليس ببذل عناية أو جهد أي أن يظل البناء الذي شيده سليماً ومتيناً لمدة عشر سنوات بعد قبول واستلام صاحب العمل للأعمال.

ويستطيع المهندس والمقاول أن يتخلص من المسؤولية

إذا ثبت إن التهم أو العيب راجع إلى سبب أجنبي المؤدي إلى عدم تحقيق النتيجة التي التزم بها ولصاحب العمل الرجوع على المهندس والمقاول بالضمان دون حاجة إلى ثبات خطأ من جانب أي منهما.

إذن فإن التزام المهندس ومقاول البناء هو التزام بتحقيق نتيجة وذلك بإقامة بناء لا يتهدم ولا توجد عليه عيوب في خلال عشر سنوات من وقت قبول واستلام البناء.



## شروط الإعفاء من المسؤولية

▶ شرط الإعفاء من المسؤولية تعني رفع المسؤولية عن المدين وهو المهندس الاستشاري فيؤدي إلى عدم ترتيب آثارها في ذمته، ولا يلتزم المدين بدفع أي تعويض على الرغم من قيام المسؤولية العقدية في حقه أعمالاً لشروط رفع المسؤولية.

▶ فهل يمتلك المهندس الاستشاري هذه الشروط والتي يتذرع بها ليحمي نفسه من التعويض المستحق نظير عدم قيامه بتنفيذ التزاماته أو تنفيذها تنفيذاً معيباً؟

إن ما تقتضيه الأحكام العامة للمسؤولية من تعويض الأضرار عما يصيبه من ضرر، يمكن بعد وقوع هذا الضرر، أن يتفق على تعديل أثر تلك الأحكام فالمضروور أن يعفي المسؤول كلياً، وبالتالي أن يتنازل عن جزء من التعويض، أو أن يستبدله بشيء آخر يرتضيه، أو أن يقتضي زيادة عما يستحق إذا رضي المسؤول بذلك لیتفادی إجراءات التقاضي، فالاتفاق الذي يبرم في هذه الأحوال وما إليها، بعد أن يكون الضرر قد وقع فعلاً، يعتبر صحيحاً بصفة عامة، إذ إن ذلك يعتبر من قبيل الصلح الذي يحسم به الطرفان النزاع القائم بينهما.

ولكن قد يبرم الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية قبل وقوع الضرر كأن يتفق المسؤول مع من سيصيبه الضرر على عدم مسؤولية المسؤول من نوع معين من الضرر، وتفريغاً على ما تقدم فإن اتفاق الإعفاء من المسؤولية لا يعفي أحد المتعاقدين، مما يترتب من ضرر على غشه أو خطئه الجسيم، ولا أثر لشرط الاعفاء من المسؤولية فيما يقع من أخطاء فنية من المهندسين والمقاولين، إن اتفاقات رفع المسؤولية جائزة من حيث المبدأ عدا حالتي الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذه التزامه، وإذا كان هذا هو المبدأ شرعية الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية، فهل يمكن تطبيقه على المسؤولية المترتبة على الإخلاء بعقد تقديم الاستشارة الهندسية؟

▶ إن الطبيعة الخاصة لمسؤولية المهندس الاستشاري في نطاق التشييد والبناء، هذه الطبيعة المنظمة بنصوص قانونية تحرم وتمنع الاتفاق على رفع المسؤولية أو الإعفاء منها.

▶ وتطبيقاً لذلك، فإن الاستشاري في مجال التشييد والبناء الخاضع للمسؤولية العشرية لا يجوز له الاتفاق على الإعفاء من مسؤوليته المقررة بنص قانوني صريح، ولا يجوز كذلك الاتفاق على نقص مدة الضمان بجعلها أقل من عشر سنوات، لأن مثل هذا الاتفاق يعتبر حداً من الضمان ويبطل بصريح النص، ولكن ذلك لا يحول دون اقتصار الضمان على مدة أقل إذا كان المتعاقدان قد أرادا أن تبقى المنشآت مدة أقل من عشر سنوات، ولا يكفي لذلك مجرد النص في عقد المقاوله على مدة الضمان أقل من المدة التي يحددها القانون، بل يجب أن يتبين من الغرض الذي قصده المتعاقدان بإقامة البناء إنهما أرادا أن يبقى لمدة أقل من عشر سنوات،



غير إن تعلق مسؤولية المهندس والمقاول بالنظام العام، وعدم جواز الاتفاق على الإعفاء، أو الحد منها مقدماً، لا يمنع من التصالح عليها بعد حصول التهدم أو وجود العيب، ولا من نزول رب العمل عن حقه في الضمان وهذا النزول قد يكون صريحاً وقد يكون ضمناً ومن صور النزول الضمني، أن يقوم رب العمل بعد علمه بالتهدم بدفع باقي اجر المهندس أو المقاول دون تخفيض، أو أن يقوم بإصلاح العيب دون تحفظ ودون أن يثبت حالته رغم أنه لم يكن مستعجلاً.

**تهدم البناء:** يقصد بالبناء بوصفه موضوعاً لهذه المسؤولية مجموعة مواد جعلت يد الإنسان منها وحدة متماسكة ومتصلة بالأرض اتصال قرار، بحيث تصير عقارات بطبيعتها، فالمغارات لا تصلح لهذه المسؤولية لأنها ليست من تشييد الإنسان، وأياً كانت طبيعة مواد البناء: من طين، خشب، حجارة، إسمنت، أو حديد. وقد يكون البناء للسكن أو للتجارة، أو للتخزين، أو لإيواء الحيوانات، أو نصباً تذكاريّاً... إلخ. وسواء أكان مشيداً في باطن الأرض كالأنفاق، والمجاري، وأنابيب المياه، أم فوق سطح الأرض كالجسور، والأبراج والعمائر، وسواء أكان البناء جديداً أم قديماً، تم تشييده أم لا يزال في طور التشييد، ولا تتحقق هذه المسؤولية إلا إذا كان الضرر ناشئاً من تهدم البناء، أي من تفكك أجزائه كلياً أو جزئياً وانفصالها عنه أو عن الأرض المشيد عليها، كأنهيار البناء أو سقوط أحد جدرانه أو سقفه، أو بعض أبواب شرفاته أو درجات سلمه أو بعض أجزاء زخرفته فإذا وقع الضرر نتيجة انزلاق قدم المصاب على أرضية البناء لأنها ملساء، أو لسقوطه من إحدى المظلات التي لا حاجز لها أو نتيجة احتراق البناء، ولو انهار عقب الحريق مباشرة فلا محل في هذه الأحوال لتطبيق أحكام مسؤولية حارس البناء لأن الضرر لم يقع من تهدم البناء.

# بيان سياسة تحديد المسؤولية

## Policy Statement on Limitation of Liability

قامت إفاكا (EFCA) التي تمثل فيديك (FIDIC) في المجموعة الأوروبية المكونة من اتحاد (26) دولة بوضع بيان سياسة تحديد المسؤولية **Policy Statement on Limitation of Liability** والذي يشمل العناصر التالية:

- 1- الهدف من تأمين المسؤولية المهنية
- 2- المشكلة التي يتعرض لها المهندسون الاستشاريون
- 3- واقع حال العملاء والمستشارين
- 4- حل المشكلة من خلال عقود منصفة وعادلة بين العملاء والمستشارين

EFCA:

The **European Federation of Engineering Consultancy Associations (EFCA)** has member **associations** in 26 countries, and is the sole **European federation** representing the **engineering** and related services industry, which employs one million staff, the majority of whom are highly skilled in a breadth of disciplines

► قد يتعرض المهنيون مثل المهندسين إلى تحمّل مسؤوليات الأضرار التي قد تلحق بعملائهم أو طرف ثالث بسبب الإخلال بواجب معيّن تجاه العمل الموكّل إليهم أو بسبب وجود بعض الأخطاء والهفوات أو الإهمال أثناء ممارسة العمل. توفر وثيقة "تأمين التعويض المهني" التغطية اللازمة للمهنيين إلى جانب تغطية النفقات القانونية اللازمة. إن مثل هذا النوع من الوثائق، يمكن أن يُصمم ليؤمّن كافة المشروعات خلال العام الواحد، أو يُصمم ليؤمّن مشروعًا واحدًا فقط وفق اختيار المؤمّن عليه.



## 1. الهدف من تأمين المسؤولية المهنية

1.1 إن الهدف الأساسي من توفير الخدمات المهنية هو الأداء المناسب للمستشار كوسيلة لتحقيق متطلبات العميل، عند كل تعيين للاستشاري، من مصلحة العميل والمستشار على حد سواء الأتفاق على شروط مقبولة للطرفين ورسوم عادلة وتعريف واضح للخدمات التي يحتاجها العميل لتنفيذ المشروع.

1.2 ان بيان السياسة يعزز التميز المهني والتنفيذ الناجح للمشروع ، وبشكل خاص أهمية موافقة الأطراف على شروط العقد العملية والمعقولة وإدارة المخاطر بشكل مناسب.

## 2. المشكلة التي يتعرض لها المهندسون الاستشاريون

2.1 في أجزاء كثيرة من العالم (بما في ذلك دول الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء) يتعرض المهندسون الاستشاريون لفرض شروط تعاقدية غير منطقية تحت طائلة المسؤولية القصوى أو غير المحدودة، و بعيدة عن الواقع في حالة التقصير الناتج عن الإهمال من قبل الاستشاري.

2.2 مشاريع البناء معقدة وتتضمن العديد من المهنيين والمقاولين والمقاولين الفرعيين والمتخصصين والموردين ، ومطلوب منهم جميعا التفاعل والعمل معا لتسليم مشروع مكتمل ، وللوفاء بهذا الالتزام ، يجب أن تكون شروط تعيين المستشار وشروط الاتفاقية متناسبة وملائمة لدوره / دورها الخاص وقدرته / قدرتها على السيطرة على كل مخاطر المشروع

**2.3 ينبغي أن تخضع جميع الاتفاقيات مع المستشار لحد من المسؤولية بما يتناسب مع دور الاستشاري والمخاطر التي يمكن للمستشار إدارتها وتخفيفها بشكل فعال، ويتم التعبير عن ذلك في الـ (FIDIC) من خلال نموذج اتفاقية خدمات العميل / الاستشاري (الكتاب الأبيض) وغيرها من نماذج التعيين القياسية التي تروج لها الجمعيات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC) والتي تنص على هذا التحديد من قبل العميل والمستشار و الاتفاق على الحد الأقصى للتعويض المستحق بسبب المسؤولية الناشئة بموجب التعيين.**

### 3. واقع حال العملاء والمستشارين

3.1 لسوء الحظ ، وعلى الرغم من الإجماع على توجيه المهنيين القانونيين والمهندسين المحترفين (عن طريق العديد من نماذج العقود الصناعية القياسية و التي تنص على الحد الأقصى للمسؤولية) ، يعتقد الكثير من العملاء ومستشاريهم بالخطأ أنه يمكنهم ببساطة إدارة مخاطر التصميم بشكل مناسب عن طريق نقل جميع المخاطر لمحترفي التصميم، إنهم يسعون للقيام بذلك من خلال فرض المسؤولية القصوى أو غير المحدودة و بشكل غير عادل و غير منطقي.

3.2 شركات التصميم الاحترافية في الغالب ليست غنية بالأصول و غير قادرة على الحصول على تغطية غير محدودة لتأمين التعويض المهني (PI). وهذا يعني أن افتراض العميل للتخفيف من المخاطر يعتمد على فرضية خاطئة.



3.3 بالإضافة إلى ذلك ، غالبًا ما يقترن طلب مستويات المسؤولية غير المنطقي بمتطلبات التعويضات والضمانات والمخاطر المستبعدة ، والتي يمكن للعديد منها أن يتسبب في جعل الاستشاري غير مؤمن وفي خطر التعرض للمسؤولية عن الخسائر غير المؤمن عليها والتي لن يتم استردادها من قبل العميل.

3.4 ان فرض شروط العقد التي تخلق مخاطر غير واقعية و / أو غير قابلة للتأمين تعرض كل من العميل والمستشار لخطر مالي بليغ، وفي الواقع أن عدم الاتفاق على سقف مالي عادل ومعقول و قابل للتأمين يخلق خطرًا كبيرًا على:

▶ أعمال المستشار

▶ نجاح المشروع

▶ إمكانات العميل للحصول على تعويض مالي في حالة انخفاض خدمات الاستشاري عن المستوى

## 4. حل المشكلة من خلال عقود منصفة وعادلة بين العملاء والمستشارين

4.1 يمكن تمييز الشركات التي تحظى بالاحترام والتطلع إلى المستقبل من خلال حرصها على ترويج واحتضان النزاهة المؤسسية والأخلاقيات والعبء النظيف، وهذا صحيح بالنسبة للعملاء والمستشارين والمقاولين، حيث تسعى معظم الشركات المدارة بطريقة صحيحة إلى إقامة علاقات طويلة الأمد مع أصحاب المصلحة ومستشاريهم والمهنيين والموردين الخاصين بهم ، ولن يتم تحقيق هذه المُثل الأساسية إلا من خلال علاقات / عقود منصفة وعادلة بين العملاء والمستشارين.

**4.2 عمليا ،** يطلب جميع مزودي الخدمات المهنية (بما في ذلك المحامون والمحاسبون وما إلى ذلك) أن تكون المسؤوليات والالتزامات محددة ، أو مضمنة في شروط الاتفاقية (أو عقود الخدمات) ، لكي تكون متناسبة مع الخدمات المقدمة ومع قدرة هؤلاء المهنيين لإدارة ومراقبة العواقب المالية لكل المخاطر التي قد تنشأ نتيجة لتقديم هذه الخدمات.

**4.3 ليس من مصلحة المشروع (أو العميل) أن يكون المستشارون ملزمين تعاقدياً بالمسؤولية عن المخاطر التي لا يتحكمون فيها أو ان يكونوا مسؤولين عن الخسائر التي لن يتمكنوا من تحملها، أن السقف المالي الواقعي المعقول والمدعوم بمستوى مناسب من تأمين التعويض المهني (PI) ، سيوفر للعميل الثقة التي لن تكون موجودة بعكس ذلك.**

4.4 في الواقع ، فإن شركات الخدمات المهنية لديها قيمة أصول قليلة جدا ، وتغطية تأمين التعويض المهني (PI) هي الطريقة العملية الوحيدة لضمان إمكانية تلبية المطالبة بتعويض الخسائر، والأهم من ذلك أن المطالبة غير المؤمنة ، أو التي تتجاوز مستوى التغطية التأمينية ستترك العملاء دون الحماية التي افترضوها، المسؤولية غير المحدودة ليست قابلة للتأمين ، بالإضافة إلى العديد من شروط العقد المنهكة والمفروضة من قبل العملاء أو مستشاريهم ، و التي يكون لهم تأثير على الغاء تغطية التأمين ، أي أنهم غير قابلين للتأمين.



**4.5 مثلما** يشير حجم الرسوم التي يتقاضاها الاستشاري عادة إلى حجم ومدى تعقيد المشروع ، إلى جانب نطاق الخدمات التي سيقدمها الاستشاري، فإنه من الممكن إجراء تقييم معقول للخسائر المحتملة بسبب التقصير الناتج عن الإهمال وبالتالي تحديد مستوى منطقي للمسؤولية، وهذا التقييم غالباً ما يتم إجراؤه وفقاً لما يلي :

▶ 4.5.1 مضاغفات رسوم الاستشاريين (غالباً ما يستخدم المضاعف بين 1 و 5) ، أو

▶ 4.5.2 نسبة من ميزانية المشروع ، أو

▶ 4.5.3 تقييم منفصل للأضرار التي قد تنشأ من الوضع الافتراضي ، أو

▶ 4.5.4 مبلغ مقطوع يشمل من مقياس الصناعة المحلية

4.6 يقوم الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC) ، من خلال الجمعيات الأعضاء ، بمراقبة مجموعات العملاء الرئيسيين والمروجين للمشاريع للمساعدة في ضمان توافق أعضائها مع احتياجات العميل وأهدافه المنطقية. يتعهد الـ (FIDIC) بالعمل مع جميع العملاء والمروجين لتحقيق تحسن مستمر في تقديم الخدمات والأمن المالي للعميل، يشجع الـ (FIDIC) أعضائه على إثارة أي مخاوف مع الجمعيات التي هم أعضاء فيها.

#### 4.7 يوصي الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC) بما يلي:

- ▶ استخدام شروط معقولة / منصفة في الاتفاقيات/ العقود
- ▶ يجب أن تتضمن جميع العقود حدًا لمسؤولية المستشار
- ▶ ينبغي على الاستشاريين تحمل تغطية كافية لتأمين التعويض المهني PI وذلك للوفاء بمسؤوليتهم المحددة
- ▶ يجب أن تتناسب القيمة القصوى لحد المسؤولية مع قيمة الخدمة وخطر الفشل وبيئة التشغيل (قانونية / ثقافية)
- ▶ يجب أن يُطلب من جميع المستشارين والمستشارين الفرعيين الذين يعملون في مشروع ما أن يتحملوا تأمين التعويض المهني (PI)

## لماذا يجب على العملاء الحد من مسؤولية المهندس الاستشاري

يستخدم العملاء مهندسون استشاريون لتقديم خدمات هندسية ومهنية معينة، قد يستثمر العملاء في مشروع بناءً على نصيحة مستشاريهم ، وقد تكون التكاليف في حدود 10 إلى 1000 ضعف رسوم الاستشاري.

في حال أن المهندس أهمل هذه النصيحة ، قد تكون تكلفة تصحيح الخطأ أكبر بأضعاف من الرسوم الأصلية، وهذا يشكل خطراً على العميل، أفضل الطرق لإدارة وتخفيف هذا الخطر مبيّن من خلال الفقرات التالية.

ان ردة الفعل الأولى من قبل بعض العملاء هو محاولة نقل جميع المخاطر إلى الاستشاري من خلال المطالبة بمسؤولية عالية أو حتى غير محدودة، و هذا لا يوفر ضمانًا لتخفيف المخاطر ولا يوفر طريقة مجدية من حيث التكلفة لإدارة هذه المخاطر، لا يتم دعم المسؤولية غير المنطقية أو غير المحدودة من خلال التأمين، وهكذا عند مواجهة طلبات المسؤولية المكلفة فإن الاستشاري يواجه بعضًا من أو كل الخيارات غير المرضية التالية:



المخاطرة بإمكانية استمرار أعمالهم (وقدرة العميل على التعويض) و ذلك من خلال العمل بمسؤولية  
محتملة أكبر من تغطية تأمين التعويض المهني (PI) وأكبر من قيمة الشركة، وهذا يعني عادةً عدم  
تقديم بعض الخدمات أو تقديم خدمات بشروط ؛

اقتصار عملهم على التصميم المتحفظ والمشورة مع القليل من الابتكار أو عدمه (و هذا يمكن أن  
يكون له تأثير مالي ضار وكبير على نجاح المشروع).

تجريد شركتهم من الأصول بحيث لا تكون أي مطالبة أعلى من المبلغ المؤمن به مجدية للمطالب ؛

رفض تقديم الخدمات للعملاء الذين يصرون على مسؤولية غير محدودة أو غير منطقية.

يؤدي كل خيار من هذه الخيارات إلى جعل القطاع الاستشاري غير منتج وغير مستدام وسيؤدي

عمومًا إلى زيادة تكاليف البناء وانخفاض الجودة

## الطرق المناسبة لتخفيف المخاطر تشمل ما يلي:

- ▶ اعداد موجز بنطاق عمل الاستشاري وتحديد الخدمات ؛
- ▶ أن تكون الاختيارات للاستشاري على أساس الجودة بدلاً من السعر؛
- ▶ أن يعمل العميل والاستشاري معاً و بشكل مسبق لتحديد المخاطر وتخفيفها ؛
- ▶ الاستثمار بشكل مناسب في استقصاء الموقع وغيره من الدراسات قبل التصميم ؛
- ▶ الترتيب لمراجعات من قبل النظراء لعمل الاستشاري عند الحاجة ؛
- ▶ تحديد حد مناسب للمسؤولية وأن يكون قابل للتطبيق تجارياً ؛
- ▶ مطالبة الاستشاري بالحفاظ على تأمين التعويض المهني (PI) لمطابقة حد المسؤولية المتفق

تعد "مسؤولية" الاستشاري ضماناً للعميل إذا كانت مدعومة بواسطة تأمين التعويض المهني (PI) ، أقساط التعويض المهني عالية ومتصاعدة الكلفة، مقدموا التأمين في جميع أنحاء العالم يعملون على الحد من حجم وأنواع المخاطر التي سيغطيها التأمين، وفي بعض المواقع وبالنسبة لبعض الخدمات لم تعد تغطية تأمين التعويض المهني (PI) متاحة، نتيجة الإدارة غير المناسبة للمخاطر، بالإضافة إلى أن شركات التأمين ستستثني تغطية المسؤولية غير المناسبة !

لتزويد العملاء بالأمان مطلوب توازن تجاري، واستشاريين مدعومين بالتأمين لإمكانية البقاء، من القواعد العامة التي تطورت مع مرور الوقت في بعض البلدان هي أن الحد الأقصى للمسؤولية يجب أن يكون حوالي ثلاثة إلى خمسة أضعاف الرسوم. وهذا المستوى:

- ▶ يحتوي على مادة قانونية في حال الإهمال من قبل الاستشاري ؛
- ▶ يغطي تقريباً جميع المطالبات المشروعة التي قد تظهر؛
- ▶ منصف تجارياً لكل من العميل والمستشار ؛
- ▶ أعلى بكثير من الممارسة المقبولة في قطاعات الخدمات المهنية الأخرى؛



# نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية

▶ المادة (1) : إسم النظام والعمل به

▶ يسمى هذا النظام (نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية لسنة ..... ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

▶ المادة (2) : التعريفات

▶ يكون للكلمات والعبارات على الصفحة التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

▶ المادة (3) : أهداف الصندوق

▶ يهدف الصندوق الى تقديم الخدمة للمشارك والمنافع داخل المملكة من خلال بوليصة تأمين وفقا لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

# نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية

القانون	قانون نقابة المهندسين
النقابة	نقابة المهندسين
المجلس	مجلس النقابة
هيئة المكاتب	مجلس المكاتب والشركات الهندسية
الصندوق	صندوق التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية المؤسس وفق أحكام القانون
اللجنة	لجنة ادارة الصندوق المشكلة وفق أحكام هذا النظام
المشترك	المكتب أو الشركة الهندسية العاملة والمسجلة بقيود نقابة المهندسين بكافة تصنيفاتها
المنتفع	أي شخص ينتفع من الصندوق وفق أحكام هذا النظام من غير المشتركين

# نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية

- ▶ المادة (4): لجنة إدارة صندوق التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية
- ▶ يشكل المجلس لجنة تسمى (لجنة ادارة صندوق التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية ) ، برئاسة رئيس هيئة المكاتب وعضوية كل من :
- ▶ أمين صندوق النقابة نائبا للرئيس
- ▶ سبعة أعضاء من الهيئة العامة لهيئة المكاتب يعينهم المجلس من غير أعضاء المجلس وأعضاء مجلس هيئة المكاتب
- ▶ تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ستة من اعضائها يكون الرئيس أو نائبه من بينهم وتصدر قراراتها بأغلبية خمسة من اصوات أعضائها الحاضرين .

# نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية

▶ المادة (5): مهام وصلاحيات لجنة ادارة صندوق التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية

▶ تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية وترفع توصياتها للمجلس :

▶ وضع السياسة العامة للصندوق

▶ دراسة العروض المقدمة من شركات التأمين المرخصة .

▶ اعتماد شركات التأمين أو أي جهة مرخصة وفق أحكام التشريعات النافذة لغيات تقديم التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية .

▶ النظر في الاعتراضات المقدمة من المشترك أو المنتفع .

▶ هـ - اقتراح التعليمات الناظمة لأعمال الصندوق

▶ و- اعداد التقرير السنوي عن أعمال الصندوق



# نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية

- ▶ المادة (6): الاشتراك في الصندوق
- ▶ يكون الاشتراك في الصندوق اختيارياً
- ▶ يحدد المشترك من هو المنتفع من الصندوق ووفقاً للتعليمات الناظمة لأعمال الصندوق
- ▶ على المجلس أن يحدد أحكام الاشتراك وآلية دفع أقساط التأمين وحالات وقف الإشتراك وانهاؤه بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية بتوصية من هيئة المكاتب وبما لا يخالف بوليصة التأمين

# نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية

- ▶ المادة (7): شروط الاشتراك في صندوق التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية
- ▶ يفتح باب الاشتراك في الصندوق بقرار من المجلس على أن يلتزم المشترك والمنتفع بتسديد أقساط التأمين
- ▶ يقدم طلب الاشتراك في الصندوق أو الانتفاع منه على النموذج المعتمد لهذه الغاية مرفقة به البيانات والوثائق المطلوبة وفق أحكام التعليمات الصادرة لهذه الغاية .
- ▶ ج- يشترط لقبول الطلبات أن يكون كل من المشترك والمنتفع مسدداً للإلتزامات المالية المترتبة عليه للنقابة .
- ▶ د - يبدأ تقديم الخدمة للمشارك و/أو المنتفع بعد الحصول على قرار محكمة قطعي بوقوع الخطأ والضرر من المشارك
- ▶ هـ- يبدأ موعد بوليصة التأمين بعد دفع الرسوم المستحقة عليها وتنتهي بإنقضاء عشرة سنوات من (المسؤولية العشرية) .

# نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية

- ▶ المادة (8): أحكام عامة
- ▶ يعتبر الحد الأدنى من السقوف التغطية الواردة بهذا النظام إلزامية .
- ▶ الرسوم المدفوعة من المشترك هي جزء من رسوم تأمين جماعي .
- ▶ ج- التأمين الجماعي يغطي كل عمل مقترح مجاز من نقابة المهندسين على حدة .
- ▶ د- يحق للمشارك وعلى نفقته الخاصة وخارج هذا النظام رفع قيمة التأمين لتتماشى مع مطالبه على أن لا تتعارض مع أحكام هذا النظام .
- ▶ لا يحق للمشارك او المنتفع مطالبة الصندوق بأي مبالغ أو جزء منها بحال إختار ما ورد بالفقرة (د) .

# نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية

## المادة (9): السنة المالية

- ▶ تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها
- ▶ تودع أموال الصندوق في حسابات النقابة في البنوك الاردنية بقرار من المجلس
- ▶ ج- تطبق على الصندوق القواعد والأسس المالية والمحاسبية المتبعة في النقابة ، وتخضع حساباته وسجلاته لتدقيق المحاسب القانوني المعتمد لصندوق النقابة ، وتعرض ميزانية الصندوق وحسابه الختامي للتصديق مع ميزانية صندوق النقابة وحسابه الختامي .



# نظام التأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للمكاتب الهندسية

## المادة (10): تنفيذ أحكام النظام

يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك :

أ- تحديد مبالغ أقساط التأمين في الصندوق وأي مبالغ تترتب على التأخير

ب- الحد الأعلى للنفقات التي يتحملها الصندوق تجاه المشترك والمنتفع

ج- التغطيات والاستثناءات ونسب التحمل التي تطبق على المشترك والمنتفع

د- تحديد الرسوم المستحقة المبنية على أساس المتر المربع الواحد المجاز من النقابة كقسط لقاء الاشتراك بالصندوق .

هـ - الحد الأعلى لمبلغ التغطية للتأمين السنوي .

و- الحد الأعلى لمبلغ التغطية عن الحادث الواحد .

شكراً لحسن استماعكم

م. جودت يغمور

# الشروط التي تحددها شركات التأمين

1. أن يكون الخطر محتمل الحدوث (غير مؤكد)
2. توفر عدد كبير من الوحدات المشابهة المعرضة لنفس الخطر
3. أن يكون وقوع الخطر عرضيا وغير مقصود
4. أن تكون الخسارة الناجمة عن الخطر مادية يمكن تعويضها ، لأن الخسارة المعنوية أو النفسية يصعب تقييمها وبالتالي لا يمكن التأمين عليها .
5. أن يكون بإمكان قياس الخطر كميا ، أي أن يكون الخطر قابلا للقياس الكمي ، بحيث يكون من الممكن تقدير حجم الخسائر المالية المتوقعة بطريقة إحصائية .
6. أن لا يكون الخطر مركزا في مكان واحد وأن لا يكون عاما يشمل جماعات كبيرة أو يؤثر على مساحات واسعة من البلد .